

Distr.: General
23 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام 2020

31 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2020، نيويورك

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

التقرير السنوي عن التقييم لعام 2019

موجز

في هذا التقرير السنوي عن التقييم لعام 2019، يعرض مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالة المبادرات الرئيسية خلال عام 2019، وينظر في التقدم المحرز حتى تاريخه في تطبيق مبادئ التقييم المتمثلة في الاستقلالية والمصداقية والجودة المرتبطة بإضفاء الطابع المهني على مكتب التقييم المستقل. ويتضمن التقرير أيضاً تقريراً عن نهاية المدة مقدم من المدير المنتهية ولايته لمكتب التقييم المستقل للفترة من عام 2012 إلى عام 2020.

عناصر مقترحة لنص القرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي؛ و (ب) أن يطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* أُعيد إصدارها بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على الاجتماعات.

130720 130720 20-04366 (A)



المحتويات

الصفحة

3	التقرير الكامل المقدم من المدير، الفترة من عام 2012 إلى عام 2020
5	أولاً - مقدمة
9	ثانياً - التقييمات الرئيسية التي أُجريت في عام 2019
13	ثالثاً - تعزيز ثقافة وممارسة التقييم على الصعيد العالمي في عام 2019
15	رابعاً - الإشراف على التقييم اللامركزي ودعمه
18	خامساً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة
20	سادساً - الملاك الوظيفي والتمويل في عام 2019
21	سابعاً - برنامج العمل لعامي 2020 و 2021

التقرير الكامل المقدم من المدير، الفترة من عام 2012 إلى عام 2020

1 - في إطار التقرير السنوي عن التقييم لعام 2019، يقدّم هذا التقرير الكامل استعراضاً عاماً لما طرأ من تغييرات رئيسية خلال ثلاث مراحل من التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل خلال فترة ولاية مديره (2012-2020). وتشمل هذه التغييرات ما يلي: (أ) تغيير نموذج التقييم اعتباراً من عام 2012؛ (ب) التزام مدير البرنامج الإنمائي بالتغطية الكاملة وزيادة ميزانية مكتب التقييم المستقل؛ (ج) تنقيح سياسة التقييم وتوسيع نطاقه على الصعيد الإقليمي/العالمي ضمن البرنامج الإنمائي.

ألف - المرحلة 1: تغيير نموذج التقييم، عام 2012

2 - عند تعيين مدير مكتب التقييم في عام 2012، كان المكتب⁽¹⁾ يركز على أساس متين أنشأه سلفه فيما يتعلق باستيفاء متطلبات التقييم ومبادئه. وكان تقدير المدير لسياق تقييم واحتياجات البرنامج الإنمائي باعتباره وكالة إنمائية رئيسية تعمل في سياقات معقدة وتواجه صعوبات في مجال الموارد يعني أن حالة ونواتج مكتب التقييم يتعين الارتقاء بها من حيث النطاق والعمق من أجل زيادة أثر التقييم إلى أقصى حد وتوجيه المنظمة على نحو أفضل.

3 - ولكي يكون للتقييم تأثير في منظمة دولية بحجم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا بد أن يكون نطاق شمول التقييم كافياً لتبرير النفقات وللتوصل إلى نتائج واستنتاجات ووضع توصيات ذات مصداقية وتقديم عيّات صالحة من الناحية الإحصائية لغرض صياغة أي تعميمات عن الأداء تكون موثوقة في الإجابة على أسئلة "الصورة بأكملها".

4 - وكان النهج السائد في المكتب آنذاك متبعا إلى حد كبير لإدارة عملية لتكليف أطراف خارجية بإجراء التقييمات. ولم يكن ذلك كافياً لتلبية مطالب التقييم التي لدى منظمة بحجم وتعقيد البرنامج الإنمائي، وهو ما يتطلب توسيع نطاق استخلاص المعارف وإدماجها واستخدامها للتعليم وتحسين الأداء في المنظمة. ولم يكن كذلك كافياً لدعم إشاعة ثقافة التقييم النقدي التي ترى في ظلها جميع الأطراف قيمة التقييمات للتعليم وتحسين الأداء. كما أن نموذج التكليف لا يشكل نموذجاً مستداماً لممارسة تقييم مستقل يكون متسقاً وموحداً، وهو مما لا غنى عنه للحفاظ على مصداقية هذه الوظيفة. وقد دعت الضرورة إلى إجراء عدة تغييرات تنظيمية للارتقاء بوضع هذه الوظيفة، تراوحت بين وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة والتقييم، وتحسين علاقة المكتب بالبلدان المستفيدة من البرامج والمجلس التنفيذي وإدارة البرنامج الإنمائي.

5 - وفي هذا السياق، بدأ مكتب التقييم المستقل عملية لإضفاء الطابع المهني عليه باستحداثه نموذجاً لإجراء التقييم، يتولى في إطارها خبراء التقييم التابعون للمكتب قيادة التقييمات ولا تُكَلَّف بها أطراف خارجية. وتطلّب ذلك اتخاذ عدة مبادرات لترسيخ العمل بهذا النموذج وبناء الثقة في المكتب ومنتجاته، واستحداث ثقافة للتقييم واستدامتها من أجل الانتقال بالتقييم من محيط المنظمة إلى مركزها.

6 - وشهدت فترة التغيير هذه أيضاً زيادة في طلب الدول الأعضاء على التقييمات وتقبلها لها على صعيدي البلدان والمجلس التنفيذي على السواء، إضافة إلى اتساع نطاق التحول صوب الاعتراف بفائدة التقييمات في تعزيز التعلم، بدلاً من اعتبارها مجرد عمليات ذات صبغة سطحية ومتركة على المساءلة.

(1) أُعيدت تسمية المكتب ليصبح مكتب التقييم المستقل اعتباراً من عام 2014.

وبالاستفادة من الفريق الحالي، شرع المكتب في استخدام موظفيه على نطاق أوسع لجلب طائفة من الخبرات والتنوع أكبر مما لديه، وإبراز مصداقيته وتعزيزها لإظهار فهم موضوعي للعمل الخاضع للاستعراض والسياق الذي يؤثر فيه، وإعداد ملاك من خبراء التقييم المحترفين في الأمم المتحدة. ومن الفوائد الرئيسية الأخرى لهذا التغيير تقليص وقت وتكلفة فرادى عمليات التقييم، مما يتيح توسيع نطاق شموليته في حدود الميزانيات المخصصة وزيادة الروابط بين تقييمات البرامج القطرية والتقييمات المواضيعية والتقييمات المؤسسية.

7 - ويتمثل عنصر رئيسي من عناصر إضفاء الطابع المهني على المكتب في وضع هيكل للدعم التقني والمنهجي طُرح فيه عن طريق إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالتقييم، الذي يتألف من أقران بارزين من ضمن أوساط التقييم على الصعيد العالمي. وقدم أعضاء الفريق أفكارهم وتأملاتهم ومشورتهم بشأن أكثر من 200 ناتج من نواتج مكتب التقييم المستقل على مدى فترة ولايتهم، وشاركوا في ستة اجتماعات سنوية، بما أتاح لفريق المكتب فرصاً لإقامة شراكات مع قادة فكر التقييم، ومن ثمة المساهمة في الرفع من جودة الفكر التقييمي داخل المكتب وإضافة وجهات نظر عالمية جديدة إلى ممارساته في مجال تقييم التنمية.

باء - المرحلة 2: عام 2016، التزام مدير البرنامج بالتغطية الكاملة وزيادة الميزانية

8 - اضطلع المجلس التنفيذي، بصفته القيم على سياسة التقييم، بدور هام في تعزيز مكتب التقييم المستقل وأعماله. ففي عام 2016، اعتمد المجلس، استناداً إلى استعراض سابق، سياسة منقحة للتقييم. وأعلن في الوقت نفسه أن المكتب سيتولى مهام التغطية الكاملة في تقييم جميع البرامج القطرية التي بلغت مرحلة انتهائها، وهو ما يمثل زيادة بخمسة أضعاف في النواتج التي تتطلب من المكتب إجراء مزيد من التفكير الداخلي للوفاء بهذا الالتزام، وإجراء التقييم على نطاق أوسع وبحافطة أكبر من الميزانية البرنامجية المخصصة للبرنامج الإنمائي، وإجراء التقييمات في مواعيد أقصر دون المساس بمبدأي المشاركة والجودة. وقد تحقق ذلك وأصبح المكتب يتمتع الآن بقاعدة تقييم تراكمت لديه لتستخدم في دراسة التأثير الاستراتيجي والرؤية الشاملة للبرنامج الإنمائي، مما سمح بإجراء مزيد من التقييمات المؤسسية والمواضيعية الزاخرة بالأدلة. وقد أتاح ذلك معلومات متينة للتقييم الذي ستخضع له في المستقبل الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021. وتطلبت التغطية الكاملة أيضاً عملية إعادة تنظيم داخلية اتخذت شكل بروتوكولات جديدة، وميثاق للتقييم، ومبادئ توجيهية جديدة، وهي عناصر أسهمت كلها في ترسيخ التقييم كجزء من الواقع التنظيمي، لا جزءاً منفصلاً عنه.

جيم - المرحلة 3: سياسة التقييم لعام 2019 وتوسع مكتب التقييم المستقل على الصعيد العالمي/الإقليمي

9 - دُوِّنت هذه التغييرات وهذا التقدم في سياسة التقييم لعام 2019، واختيرت معها أعمال مكتب التقييم المستقل للإدراج في دراسة لحالة إفرادية دولية يجريها البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، وحولت أعمال البرنامج الإنمائي باعتباره الهيئة الرائدة في نظام التقييم بالأمم المتحدة. وفي المستقبل، سيتعين أن يواصل المدير الجديد هذه التطورات، ويقدم مزيداً من الدعم لقدرات التقييم اللامركزي والوطني دعماً للحكومات في سعيها إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - ويمكن وصف مكتب التقييم المستقل في عام 2020 كما يلي:

- (أ) هو مكتب للتقييم رائد في منظومة الأمم المتحدة، حيث يتمتع بشموله لأحد أكبر النطاقات الجغرافية وأوسع تغطية للبرامج، بميزانية سنوية قدرها 14,7 مليون دولار وملاك وظيفي قوامه 34 موظفاً؛
- (ب) وُضع للمكتب أساس سياساتي لزيادة توسعه الجغرافي وتركيزه، ودعم احتياجات التقييم فيما يتعلق بالأولويات التنظيمية وأولويات الأمم المتحدة، والاستفادة من مؤتمرات المكتب المحورية المعنية بقدرات التقييم الوطنية؛
- (ج) عمله بسياسة مُحكمة مرتكزة على مبادئ عالية، لوحظت من تقيده بالاستقلالية والمصادقية والمنفعة، مثلما تأكد في استعراض السياسات المستقل لعام 2019 وبيانات الوفود المدلى بها في دورات المجلس التنفيذي والقرارات الرسمية الصادرة عن المجلس على السواء بشأن التقرير السنوي عن التقييم؛
- (د) تمتّعه بهيكل لإدارة المكاتب مكتمل وكامل، يشمل رؤساء الأقسام وتفويض السط والبروتوكولات والموظفون المستمدون من شبكة عالمية زاخرة في مجال التقييم، بما يجسّد التنوع وخبرة التقييم على الصعيدين القطاعي والوطني؛
- (هـ) تمتّعه بتغطية كاملة للبرامج أثمرت مستودعاً كبيراً من أعمال التقييم، يتضمن أكثر من 100 من التقييمات المستقلة للبرامج القطرية، و 25 من التقييمات المواضيعية، وورقات مختلفة تشكل الأساس لشروح التقييم؛
- (و) تمتّعه بحضور عالمي، حيث تُعرض أعمال المكتب على صعيد عالمي في مناسبات التقييم الرئيسية، بما يوفر قيادة فكرية وبرهن على ما ينطوي عليه التقييم من قيمة بالنسبة للتنمية والشفافية والتعلم والمساءلة. ويحظى المكتب بالاعتراف لمتّعه بالخبرة بمشاركته بصفة مدرّب في البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، الأول من نوعه في منظومة الأمم المتحدة؛
- (ز) يقيم المكتب شراكات مع فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي بشأن مبادرة عالمية معنية بتنمية قدرات التقييم، وهو ما يؤكد جودته وقدراته المعترف بهما.

أولا - مقدمة

11 - يقدّم هذا التقرير السنوي عن التقييم معلومات مفصلة عن الأعمال التي اضطلع بها مكتب التقييم المستقل في عام 2019، وتشمل 38 تقييماً مستقلاً للبرامج القطرية والأعمال التحضيرية لعدد من التقييمات المواضيعية، علاوةً على أعمال المكتب الرامية إلى تعزيز وظيفة التقييم على نطاق البرنامج الإنمائي وبالتعاون مع الشركاء القطريين.

ألف - استعراض سياسة التقييم وسياسة التقييم المنقحة، عام 2019

12 - أجرى مكتب التقييم المستقل استعراضاً لسياسة التقييم وتنفيذها لعام 2016، بناءً على طلب المجلس التنفيذي. وقد اضطلع فريق خارجي مستقل مؤلف من ثلاثة من كبار خبراء التقييم باستعراض مفصل لتلك السياسة، وأجرى مقابلات مع مجموعة من أصحاب المصلحة على نطاق البرنامج الإنمائي، بمن فيهم مدير البرنامج ورؤساء المكاتب وموظفوها وإدارة مكتب التقييم المستقل وموظفوه. وبحث الاستعراض جهود التقييم التي بذلها البرنامج الإنمائي خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2016 إلى

كانون الثاني/يناير 2019، أخذاً في الاعتبار التغيرات السياقية والتنظيمية التي طرأت عليه منذ إقرار المجلس التنفيذي لسياسة التقييم لعام 2016.

13 - وإجمالاً، قدم الاستعراض المستقل تقييماً إيجابياً لسياسة التقييم وتنفيذها لعام 2016، وأوصى في الوقت نفسه بابتاحة فرص لمزيد من التحسين. فقد أورد فريق استعراض السياسات في تقريرهم 11 توصية تتعلق بمبادئ سياسة التقييم في البرنامج الإنمائي وهيكل التقييم والإجراءات وضمان الجودة فيه، نوقشت في دورة غير رسمية للمجلس التنفيذي عُقدت في أيار/مايو 2019 (P/2019/13). ونظر مكتب التقييم المستقل وإدارة البرنامج الإنمائي بتفصيل في استعراض السياسة النهائي والتوصيات، وقدم رداً مشتركاً (DP/2019/14).

14 - وقد أرسى استعراض سياسة التقييم المذكور الأساس اللازم لتتبع سياسة التقييم لعام 2016، اشترك في الاضطلاع به من جديد مكتب التقييم المستقل وإدارة البرنامج الإنمائي. وتستجيب تلك السياسة بصيغتها المنقحة إلى 8 توصيات من التوصيات الـ 11 التي اقترحتها فريق استعراض السياسات. وعُرضت سياسة التقييم المنقحة في البرنامج الإنمائي (DP/2019/29) على المجلس التنفيذي الذي قبلها في دورته العادية الثانية لعام 2019. وكان أهم تغيير مقترح زيادة النسبة المئوية للموارد المخصصة لأعمال المكتب في حدود نسبة 1 في المائة من الموارد البرنامجية مجتمعة (الموارد العادية والموارد الأخرى) المخصصة لوظيفة التقييم سنوياً. وتحدد هذه السياسة نظاماً سنوياً لتخصيص الموارد للمكتب بنسبة 0,3 في المائة من المصادر البرنامجية مجتمعة، أي بزيادة قدرها 50 في المائة عن النسبة السابقة وقدرها 0,2 في المائة.

15 - ويستجيب هذا التتبع لاستنتاجات استعراض السياسة بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات متفق عليها لتحسين نوعية وظيفة التقييم اللامركزي واستقلالها وحيادها، وهو مصدر قلق أثاره المجلس التنفيذي باستمرار. وقد عمل المكتب على نحو وثيق مع البرنامج الإنمائي في السنوات الأخيرة لمعالجة هذه الشواغل وتعزيز التوجيه المقدم لوظيفة التقييم اللامركزي والإشراف عليه، على النحو المفصل في هذا التقرير وفي التقارير السنوية السابقة.

16 - ومع مواصلة هذه الجهود التعاونية مع إدارة البرنامج الإنمائي، فإن زيادة مخصصات الميزانية ستمكّن المكتب من التوسع إلى حد كبير في نطاق إشرافه على وظيفة التقييم اللامركزي وأشكال الدعم والتوجيهات التقنية الموجهة للمكاتب القطرية في تخطيطها للتقييم وتنفيذها له. ولأداء هذا الدور الإضافي، سينظر المكتب في مختلف الخيارات، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعداد ملاك من مستشاري التقييم التابعين للمكتب على الصعيد الإقليمي. وسيأخذ المدير الجديد بهذا النهج الجديد اعتباراً من نيسان/أبريل 2020، وسيفكر أيضاً في خيارات أخرى لتحسين أثر المكتب في سياق معالجة الأولويات التنظيمية وضرورات إصلاح الأمم المتحدة.

17 - وللتحديات الأخرى المدخلة على سياسة التقييم أهمية كبيرة أيضاً، وإن كانت أهميتها التشغيلية أقل من ذلك. فمبادئ التقييم أصبحت الآن تتضمن إشارة صريحة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإلى القيم العالمية المشتركة المتمثلة في الإنصاف والعدالة والمساواة بين الجنسين واحترام التنوع. وأخيراً، تؤكد السياسة الجديدة مساهمة تقييمات البرنامج الإنمائي في الخضوع للمساءلة والتعلم على نطاق المنظومة، اعترافاً بالولايات الجديدة المنبثقة عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة

التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائي التي أعدها الأمين العام.

باء - المجلس التنفيذي

18 - يواصل مكتب التقييم المستقل العمل على نحو وثيق مع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته القِيم على سياسة التقييم، وقد قدم في عام 2019 استنتاجات التقييم واستعراض السياسات في جلسات غير رسمية وأخرى رسمية. وأصبحت تقارير التقييم المستقل للبرامج القطرية تُرفق الآن بجميع وثائق البرامج القطرية الجديدة التي تُقدم إلى المجلس. ولم يتسَنَّ تحقيق ذلك إلا من خلال التغطية بنسبة 100 في المائة المبيّنة بمزيد من التفصيل في هذا التقرير. وكانت المستجدات السياسية الرئيسية في عام 2019 كما يلي:

- (أ) الدورة العادية الأولى لعام 2019. عرض لتقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً.
- (ب) الدورة السنوية لعام 2019. التقرير السنوي عن التقييم لعام 2018 واستعراض سياسات التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ج) الدورة العادية الثانية لعام 2019. عرض واعتماد سياسة التقييم المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - الفريق الاستشاري المعني بالتقييم

19 - كان الفريق الاستشاري المعني بالتقييم قد بلغ سنته السادسة من تقديمه الدعم إلى مكتب التقييم المستقل في عام 2019، حيث يزود المكتب بإرشادات نقدية ونظرة فكرية متعمقة في أعماله لتعزيز إنتاجه من التقييمات ذات الجودة الرفيعة. وقد ساعد الفريق المكتب على تحسين جودة تقييماته، وزيادة كفاءاته التقييمية، وتعزيز دوره في التقييم داخل البرنامج الإنمائي وعلى الصعيد الخارجي. وانصب تركيز اجتماع الفريق لعام 2019 على استعراض السنوات الست الماضية من الدعم واستخلاص الدروس من ذلك الوقت؛ واستعراض نُهج تقييم البرامج القطرية ومناقشة التقييمات المؤسسية والمواضيعية التي أُنجزت في تلك السنة والتقييمات التي هي قيد الإعداد؛ والاستعراض المستقل لسياسة التقييم في البرنامج الإنمائي؛ ومناقشة مفصلة بشأن المستقبل المحتمل لتركيز الفريق ودوره.

دال - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم

20 - واصل مكتب التقييم المستقل عمله مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، حيث عرض مدير المكتب أعمال المكتب ثلاث مرات في عام 2019. وتتولى اللجنة مهمة استعراض أنشطة الكيانات الإشرافية التابعة للبرنامج الإنمائي، بما فيها مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحققات ومكتب الأخلاقيات، التي تقوم بمواءمة أعمالها باستمرار. وتلك مهمة استشارية تنظيمية موكله لمدير مكتب التقييم المستقل ولا تؤثر في مبدأ استقلاليته وخضوعه للمساءلة أمام المجلس التنفيذي ولا تمس بذلك المبدأ. ويقدم استعراض السياسات لعام 2019 منظورات بشأن هذا العنصر.

هاء - المشاركة مع المكاتب الإقليمية

21 - في عام 2019، نظم مكتب التقييم المستقل اجتماعات مع كبار مديري المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إحصاء عمليات التقييم التي أجراها ومناقشة أعماله الحالية والمقبلة في مختلف المناطق. وعرض المكتب عددا من المسائل الرئيسية المستمدة من التقييمات المستقلة للبرامج القطرية التي أجريت في الآونة الأخيرة، وقدم خطة التقييم التي وضعها لدورات الفترة 2020-2021، بما في ذلك ما يلي:

(أ) سياقات إنمائية متنوعة على نطاق جميع المناطق وضمنها. ويتعين وضع استراتيجيات على مستوى المكاتب لدعم العمليات التي تجري عبر سياقات مختلفة وبيئات سريعة التغيير. ويتعين إيلاء الاهتمام للمسائل الناشئة (مثل الأزمات)؛

(ب) البلدان المنخفضة الدخل. ويتعين تعزيز الجهود المبذولة في مجال تنمية القدرات. فلم تُنقل المعارف/القدرات التقنية إلا بقدر محدود في إطار أسلوب التنفيذ الوطني. ولا يوجد إلا القليل من الأدلة على أثر أنشطة الحد من الفقر؛

(ج) البلدان المتوسطة الدخل. وقد أدى انخفاض قاعدة المانحين إلى زيادة الاعتماد على مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف وعلى الصناديق الرأسية. وينبغي أن تشمل زيادة تنوع الأموال التمويل الابتكاري. ومن الأولويات الأخرى التوازن بين أهداف مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، وقيم الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافها الاستراتيجية (مثل حقوق الإنسان والمساواة) والوضوح في دور البرنامج الإنمائي وعروضه المقدمة للبلدان المتوسطة الدخل. فالبرنامج الإنمائي يمكن أن يسهل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالاستعانة بوجوده العالمي؛

(د) البلدان المساهمة الصافية. ويتطلب هذا السياق عرضا مختلفا من البرنامج الإنمائي. فالبرنامج ينبغي أن يوضح دوره وقيمه المضافة في تنفيذ البرامج التي تمولها/تقودها الحكومات وأن يقيم شراكات قوية مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المانحة؛

(هـ) تصميم البرامج. ويتعين اتباع مزيد من المرونة في وضع البرامج واتخاذ القرارات (مثل إعداد وثائق البرامج القطرية كإطار استراتيجي مقابل "برنامج انتقالي" لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع). ويتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألتي الفقر والشباب. ويلزم إجراء المزيد من تحليل المخاطر؛

(و) تعزيز ممارسات الإدارة القائمة على النتائج. وتشمل التحديات التي تعترض ذلك محدودية الاستعانة بنظريات التغيير أو الأطر الاستراتيجية لتوجيه البرامج. فلا يمكن إثبات صحة الادعاءات الكبيرة التي ترد في التقارير السنوية الموجهة نحو إحراز النتائج. وينبغي قياس الوحدات البرنامجية استناداً إلى نتائجها الفعلية لا إلى أدائها المالي؛

(ز) تناقص الموارد المالية. ففي البلدان المنخفضة الدخل، هناك اعتماد مفرط على المبالغ المستهدفة تخصيصها من الموارد الأساسية (والصناديق الرأسية) وقلة حشد الأموال باستخدام هذه المبالغ، مع نقص الخيارات الاستراتيجية في عملية تخصيص الموارد البشرية والمالية. ويتعين زيادة تنوع مصادر التمويل (مثل مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، والقطاع الخاص)؛

(ح) دور المقار/المراكز الإقليمية. فالمكاتب القطرية تحتاج إلى مزيد من الدعم الخارجي (مثل التوجيه المواضيعي) وإلى مشاركة المكاتب الإقليمية مشاركة مبكرة وكاملة للتوجيه في حينه؛

(ط) شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالبرنامج الإنمائي يُعتبر شريكا قيما وموثوقا به، يتمتع بخبرات وشبكات دولية وقدرة على التعجيل بتلبية الاحتياجات. ويتعين تحقيق توازن بين الخدمات الإدارية الداعمة للحكومات وبين البرامج الفنية، ولا سيما فيما يتعلق بمساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المساهمة الصافية.

(ي) إعادة تحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد كانت هناك تحديات تعترض إعادة تحديد دور البرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرامج منذ فصل نظام المنسقين المقيمين عن البرنامج. ويتطلب هذا الأمر تحديد دور البرنامج الإنمائي على نحو أفضل باعتبار يؤدي دور "المحقق للتكامل" (مقابل المنسق المقيم) و "المنظم للاجتماعات".

ثانيا - التقييمات الرئيسية التي أُجريت في عام 2019

22 - كان هذا العام عام تقييم حافل للغاية بالنسبة لمكتب التقييم المستقل، حيث شارك جميع موظفيه في تقييمات البرامج القطرية، وبدأت عدة تقييمات مؤسسية رئيسية وبالغة الأهمية في تصميمها الأولي واستعراضاتها المكتبية.

ألف - التقييمات المستقلة للبرامج القطرية

23 - في عام 2019، نُفِّذَ 38 من التقييمات المستقلة للبرامج القطرية، شملت مبلغ 6,4 بلايين دولار من الميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقارنةً مع 14 تقييما مستقلا ومبلغ 1,9 بليون دولار في عام 2018. ويعتزم مكتب التقييم المستقل أن تكون جميع التقييمات المستقلة للبرنامج القطرية جاهزة لثرفق بجميع تقارير وثائق البرامج القطرية التي تُقدم إلى المجلس التنفيذي في عام 2020، ليستعين ويسترشد بها المجلس عند نظره في وثائق البرامج القطرية الجديدة. وسعيًا إلى توجي الكفاءة في استخدام الموارد ومراعاة الموقع الجغرافي والقواسم المشتركة في تنفيذ البرامج، أُجري عدد من تقييمات البرامج القطرية عن طريق الجمع بين البعثات الموفدة لجمع البيانات (ملديف وموريشيوس وسيشيل؛ وإسواتيني وزمبابوي) أو نُفِّذت باتباع نهج عنقودي (المكتب الإقليمي لأوروبا، ورابطة الدول المستقلة، والخطة الإقليمية للجنين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات).

24 - وشملت تقييمات البرامج القطرية التي أُجريت في عام 2019 ما قدره 11 تقييما في أفريقيا (إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبوركينا فاسو وزمبابوي وسيشيل وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وموريشيوس وموزامبيق)؛ وستة تقييمات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (أفغانستان وإندونيسيا وبنغلاديش والصين وماليزيا وملديف)؛ وخمسة تقييمات في الدول العربية (البحرين والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ولبنان)؛ و 12 تقييما في أوروبا ورابطة الدول المستقلة (أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وتركمانستان وتركيا وجورجيا وصربيا وطاجيكستان وكازاخستان ومقدونيا الشمالية، إضافة إلى

كوسوفو⁽²⁾؛ وأربعة تقييمات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الأرجنتين وأوروغواي وبنما والسلفادور).

25 - وأُجريت في عامي 2018 و 2019 تقييمات لأعمال البرنامج الإنمائي في البلدان التي تعاني من أزمات والبلدان التي تمر من سياقات الأزمات وما بعد الأزمات، بما في ذلك أفغانستان، عام 2019 (عدم الاستقرار والنزاع الذي طال أمده)؛ وبوركينا فاسو، عام 2019 (تزايد النزاع ذي الطابع المحلي والأزمة الإنسانية المقترنة به)؛ والعراق، عام 2019 (مرحلة ما بعد النزاع مباشرة)؛ ومالي، عام 2018 (مرحلة ما بعد النزاع، الهجمات المحلية)؛ والصومال، عام 2019 (عدم الاستقرار المزمع والتمرد الواسع النطاق)، والجمهورية العربية السورية، عام 2019 (مرحلة ما بعد النزاع، النزاع القائم المحلي الطابع)؛ وفنزويلا، عام 2018؛ واليمن، عام 2018 (النزاع). وتناولت تقييمات البرامج في لبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا التي أُجريت في عام 2019 الدعم المقدم للعمل الإنساني بسبب أزمة اللاجئين المستمرة.

26 - وقد أتاحت نتائج هذه التقييمات للبرنامج الإنمائي استخلاص دروس هامة سواء فيما يتعلق بضرورة إجراء التقييمات في حالات الأزمات والأوضاع غير المستقرة أم بالنهج المتبعة، مما يؤكد أن التقييم تزداد ضرورته ويمكن إنجازه حتى هذه المجالات. ومن الدروس الأخرى المستخلصة من ذلك هو أن التقييمات يمكن إجراؤها في البلدان التي تعاني من أزمات، وأن التخطيط وإقامة الشراكات هما، مع ذلك، أمران أساسيان لنجاح التقييمات، وأنه يتعين على خبراء التقييم التحلي بالصبر والمرونة وأن تُتاح لهم إمكانية الحصول على موارد إضافية نظراً لزيادة طابع التعقيد والشواغل الأمنية. وقد أعطت الدروس المستخلصة من هذه التقييمات زخماً إضافياً لأعمال مكتب التقييم المستقل والأساليب المنهجية التي سيأخذ بها في المستقبل، ولا سيما في عام 2020 عند اضطراره بتقييم أعمال البرنامج الإنمائي في عدد من البلدان المتأثرة بالأزمات.

27 - ومن التدابير الإيجابية الأخرى تعزيز الروابط بين تقييمات البرامج القطرية وإعداد التقييمات المواضيعية المؤسسية، مع تقييمات البرامج القطرية الخاصة بلبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا، بما يوجّه التقييم المؤسسي للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من أجل التصدي لأزمة اللاجئين السوريين وتشجيع اتباع نهج متكاملة قوامها القدرة على الصمود في وجه الهجرة البشرية.

28 - وقد أدرج أحد عشر تقييماً مستقلاً للبرامج القطرية أُجريت في أوروبا ورابطة الدول المستقلة في نهج عنقودي لهذا التقييم المستقل، مما أتاح لمكتب التقييم المستقل اعتماد أسلوب عمل أكثر فعالية من حيث التكلفة. وخضعت جميع البرامج الـ 11 لتقييمات فردية درست أعمال البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري خلال الدورة البرنامجية الجارية للفترة 2016-2020. وستقدم نتائج التقييمات المستقلة للبرامج القطرية مجموعة من التوصيات التطلعية المنحى كإسهامات في عمليات وضع البرامج القطرية الجديدة وتوجيه الاستراتيجيات الإقليمية.

(2) في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

باء - التقييمات المؤسسية والمواضيعية

تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً: رد الإدارة

29 - قدم المكتب إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2019 (DP/2019/4) نتائج واستنتاجاته وتوصياته بشأن تقييمه للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي من أجل الحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ونظراً لطابع تعقيد التقييم وتوصياته المفصلة، قدم البرنامج الإنمائي مذكراً أولية من الإدارة في تلك الدورة ورداً الإدارة الكامل (DP/2019/17) إلى المجلس في دورته السنوية لعام 2019، استعرضت فيها الإدارة بالكامل ردها ونهجها فيما يتعلق بمعالجة الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من التقييم.

قريباً: تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التصدي لأزمة اللاجئين السوريين

30 - ستقدم عملية التقييم تقييماً لمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستجابة للاجئين السوريين على الصعيد الوطني، وفي الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، مع التركيز على النهج المتكامل القائم على الصمود المتبع والذي يُشجّع في الاستجابة للاجئين السوريين، والتعلم المؤسسي في حالات التصدي الأخرى للهجرة البشرية. وسيستند ذلك التقييم إلى التقييمات المستقلة للبرامج القطرية التي أجريت في تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان في عام 2019، لتقديم رؤية متعمقة عن مشاركة البرنامج الإنمائي ومساهماته في الاستجابة للاجئين السوريين. وسيسهم التقييم في تعزيز الاستجابة وفي وضع استراتيجيات برنامجية مؤسسية وسياسات بشأن الهجرة والبرامج المتعلقة بالتشرد.

31 - ومع دخول الأزمة السورية عامها التاسع، أدت طبيعة النزاع التي طال أمدها وتعقيده وشدته ونطاقه إلى أكبر عملية نزوح للاجئين في العالم وإلى آثار إنسانية وإنمائية فادحة. وقد دعم البرنامج الإنمائي التحول في النهج المتبع صوب بناء القدرة على الصمود بهدف سد الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية. فبرامج البرنامج الإنمائي ترمي إلى التخفيف مما خلفته الأزمة من آثار اجتماعية واقتصادية على أشد الفئات ضعفاً ودعم مساعي الحكومات المعنية في التعامل مع تدفق اللاجئين وتعافيها من آثارها وتصديها لها. وسيُعرض التقييم على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2021.

قريباً: تقييم الفصل الموحد من الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

32 - وتمشياً مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، علاوةً على الإصلاحات المقدمة من الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتحسين العمل المشترك بين هذه الهيئات، لتحقيق مزيد من الاتساق دعماً لتحقيق النتائج في مجال التنمية، وهو ما يتجسد في فصل موحد من خططها الاستراتيجية للفترة 2018-2021، الذي ركّز على ستة مجالات للتعاون وأربعة نُهج ترمي إلى تعزيز عملها المشترك.

33 - وفي عام 2019، بدأت مكاتب التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييماً مشتركاً لذلك الفصل الموحد،

من أجل تقديم تقييم مستقل لما أُحرز من تقدم وتحقق من نتائج. وقد بدأ ذلك بإجراء دراسة خط أساس وتقدير القابلية للتقييم (انتهى العمل منهما في شباط/فبراير 2019) بهدف التحقق من وجود معايير أساسية للتقييم - كجودة التصميم وتوافر البيانات - وحدد مدى تغيير الفصل الموحد لأسلوب عمل الوكالات الأربع معاً في تنفيذ البرامج والعمليات لتسخير النتائج على المستوى القطري. وكانت الخطة الأولية تخص مرحلة ثانية لبحث الطرائق التي تتبعها الوكالات الأربع في عملها المشترك، وكذلك في عملها مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، في سياق الإصلاح الجاري الذي تخضع له منظمة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الفصل الموحد. وفي الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لكل منها لعام 2020، سيتعين اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي المضي قدماً في ذلك.

قريباً: تقييم تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية في البلدان المتوسطة الدخل

34 - يستند الوجود الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العالم إلى الاعتراف بأنه على الرغم من وجود تحديات واضحة في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر من أزمات تعترض تنميتها، فإن معظم البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل لديها أيضاً خطط إنمائية غير مكتملة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر وجود جيوب فقر وارتفاع التفاوت المكاني وفي الدخل وعدم المساواة بين الجنسين. وقد بلغت النفقات البرنامجية للبرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل البالغ عددها 83 بلداً حيث ينفذ عملياته أكثر من 11,5 بليون دولار للفترة 2014-2019، أي ما يمثل نحو 59 في المائة من نفقاته البرنامجية. وتكتسي المساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج في المشاريع المنجزة في بلدان حكوماتها (مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف) أهمية أكبر من غيرها في البلدان المتوسطة الدخل رغم الاختلاف الهائل في المبالغ بحسب البلد.

35 - وسيجري في إطار هذا التقييم ما يلي: (أ) تقييم طابع الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان المتوسطة الدخل ونوعه ونطاقه، مع مراعاة تنوع ظروفها واحتياجاتها الإنمائية على نطاق واسع؛ و (ب) تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل من خلال مجالات الدعم الرئيسية ذات الأولوية وفي نطاق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) تحديد العوامل المؤثرة في موضع البرنامج الإنمائي ومشاركته في البلدان المتوسطة الدخل، بما يشمل السنتين الأوليين من الخطة الاستراتيجية الحالية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021 والسنوات الأربع من الخطة السابقة (2014-2017). ومن المقرر أن يُقدّم التقييم النهائي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2020.

قريباً: تقييم برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالقدرة على تحمّل تغير المناخ

36 - يؤكد "الحل 3 من الحلول الإنمائية التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي" الوارد في خطة البرنامج الاستراتيجية للفترة 2018-2021 أهمية اتباع نهج متكامل لمساعدة البلدان في التصدي لمخاطر الكوارث وتحمل تغير المناخ. فاستراتيجية البرنامج الإنمائي تُقرّر البلدان المعرضة بشدة للأخطار والأزمات البطيئة أو السريعة الحدوث بأنها بلدان تتطلب شكلاً مُميّزاً من أشكال الدعم. ويُعرّف أعمال البرنامج الإنمائي المتعلقة بالقدرة على تحمّل تغير المناخ من خلال أربعة مجالات تعامل مترابطة هي: الحد من مخاطر الكوارث؛ وتغير المناخ؛ واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛ والطاقة المستدامة. وتُعزّز الأنشطة المضطلع بها على نطاق هذه المجالات الأربعة ثلاثة اتفاقات عالمية رئيسية هي: اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ؛ وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛ وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويُرصَد لأعمال البرنامج الإنمائي مبلغ قدره تقريباً 250 مليون دولار سنوياً، بعد أن كان 182 مليون دولار قبل خمس سنوات. وسينصب التركيز في هذا التقييم بوجه خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تشمل مجموعة من 58 بلداً تتفرد بمعاناتها من أوجه ضعف اجتماعية واقتصادية وبيئية.

37 - وتتمثل أهداف التقييم في ما يلي: (أ) تقييم إنجازات البرنامج الإنمائي وأدائه في التصدي لضعف البلدان الشريكة أمام تزايد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ؛ و (ب) تقديم توصيات يُستند إليها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي وتنفيذ البرامج في المستقبل. ومن المقرر أن يُقدّم التقييم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2020.

ثالثاً - تعزيز ثقافة وممارسة التقييم على الصعيد العالمي في عام 2019

38 - يلتزم مكتب التقييم المستقل بتعزيز ثقافة التقييم على الصعيد العالمي، ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة وخارجها، بالعمل مع طائفة واسعة من جماعات الممارسين على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك في سبيل تقديم الدعم إلى الحكومات الوطنية المشاركة في تنمية قدرات التقييم.

ألف - المؤتمر الدولي المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام 2019

39 - في إطار شراكة مع حكومة مصر، نظم مكتب التقييم المستقل المؤتمر السادس المعني بقدرات التقييم الوطنية في مدينة الغردقة، مصر. وقد جمع مؤتمر عام 2019 أكثر من 500 مشارك من 107 بلدان لتباحث موضوع "عدم ترك أي أحد خلف الركب: التقييم لعام 2030". وكان المؤتمر السادس يندرج في سلسلة مؤتمرات تُعقد كل سنتين بشأن قدرات التقييم الوطنية من أجل النهوض باستخدام التقييم لغرض تحسين فعالية التنمية، وهو ما أصبح يتضح بشكل متزايد في عصر أهداف التنمية المستدامة.

40 - وقد تمحورت الكلمات الرئيسية والجلسات العامة والجلسات الموازية المتعددة في المؤتمر حول استكشاف ماهية معنى "عدم ترك أي أحد خلف الركب" بالنسبة للتقييم في ضوء خطة عام 2030، التي شكّلت موضوعاً تكرر في مختلف وقائع المؤتمر. وأشار المتكلمون إلى أهمية السؤال التالي: "لماذا نُجري التقييم؟ ولأجل من؟" وإشراك المجتمعات المحلية في عملية التقييم لتعزيز مصداقيته وإسماع أصوات الشعب. وأثيرت فكرة هامة مفاده أن "البيانات وجمع البيانات قد يطرحا تحدياً، ولكن الناس موجودون ومستعدون لتقديم رواياتهم". وفيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، تبين أنه على الرغم من التقدم المحرز، يتعين على أوساط التقييم الدعوة جماعياً إلى إجراء تقييم يُراعي المنظور الجنساني أكثر مما هو عليه. وقدمت دورة أخرى ستة مبادئ ينبغي تطبيقها على التقييمات لضمان ألا يُخلف التقييم أي أحد وراءه، بما في ذلك أهمية تحديد الجهات صاحبة المصلحة في مستهل التقييم واستبقاء مشاركتها في عملياته بجميع مراحلها.

41 - وقد زوّد تبادل وجهات النظر والدروس المستفادة والأفكار والآراء مدى ثلاثة أيام في أجواء مفعمة بالحيوية المشاركين الذين تجاوز عددهم 500 مشارك بمعارف جديدة وحافزاً متجدداً والتزاماً بتعزيز التقييم الذي لا يترك أحداً خلف الركب ويساعد في التعجيل بإحراز التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واكتمل ذلك بحلقات عمل تدريبية نُظمت على مدى يومين قبل انعقاد المؤتمر، قدم خلالها 30 من خبراء التقييم حضروا من جميع أنحاء العالم 21 حلقة عمل مختلفة بثلاث لغات إلى 280 مشاركاً من الحكومات

والمجتمع المدني والأمم المتحدة ووكالات أخرى شريكة في التنمية، حيث أعرب 97 في المائة من المشاركين عن ارتياحهم لنوعية المؤتمر ومحتواه.

باء - البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية

42 - البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية، الذي أنشئ في عام 2001، هو برنامج ذائع الصيت لتدريب الموظفين التنفيذيين يرمي إلى تزويد المديرين والممارسين في مجال التقييم بالأدوات اللازمة لتقييم السياسات والبرامج والمشاريع على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، علاوةً على التكليف بإجراء هذه التقييمات وإدارتها والاستعانة بها في عملية اتخاذ القرارات. وقد انتقل المعهد في عام 2018 إلى برن، سويسرا حيث نُفذ بشراكة بين مركز التعليم المستمر في جامعة برن، ومركز التقييم في جامعة سارلاند (ألمانيا)، وفريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي.

43 - وفي عام 2019، طُلب إلى مكتب التقييم المستقل أن يعدّ ويقدّم دورة تدريبية في المعهد الدولي في موضوع التقييم في الأمم المتحدة. وعزّفت الدورة المشاركين بالسياق العام للتقييم في الأمم المتحدة، بما في ذلك أهمية التقييم بالنسبة للمساءلة والتعلّم في سياق الأمم المتحدة ولقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛ وتطرقت إلى أهداف التنمية المستدامة وآثارها في التقييم الذي يدمج منظورات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين و "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في التقييمات التي تجريها الأمم المتحدة؛ واستعانت بمثال المكتب وأنواع التقييمات التي يجريها. وشارك في الدورة التدريبية التي استغرقت 2,5 من الأيام 24 مشاركاً من وكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والحكومات ورابطات التقييم من 18 بلداً. ولقيت الدورة استحساناً كبيراً من المركز الدولي والمشاركين ودُعي المعهد إلى مواصلة مشاركته وتقديم الدورة في عام 2020.

جيم - فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

44 - لا يزال مكتب التقييم المستقل عضواً نشطاً ورائداً في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، حيث يعمل مدير المكتب نائباً للرئيس ويشترك جميع موظفي المكتب بنشاط في مختلف الأفرقة العاملة. وقد شملت المناقشات الرئيسية التي دارت في الاجتماع العام السنوي المعقود في نيروبي في أيار/مايو 2019 ما يؤديه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من دعم ويقدمه من دعم في المجالات المشمولة بالإصلاح الجاري للأمم المتحدة، بما في ذلك تنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الخاصة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وعملية تقييم هذا الإطار، وإنشاء وظيفة تقييم مستقلة على نطاق المنظومة.

45 - وقد أوصى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الأمين العام بوضع سياسة تقييم جديدة على نطاق المنظومة. وكان مكتب التقييم المستقل مشاركاً رئيسياً في وضع هذه السياسة الإنمائية في عام 2019، حيث عمل منسقاً للفريق العامل التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في صياغة السياسة وآليات دعمها. ويتمثل الغرض الشامل لسياسة التقييم على نطاق المنظومة في جمع أدلة مستمدة من التقييم تكون متسقة وفي حينها على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، مع إيلاء قيمة خاصة لما يلي: (أ) حوكمة الهيئات التشريعية في ما تؤديه من أدوار في مجالات الرقابة واتخاذ القرار وتحديد الاتجاهات لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛ و (ب) قيادة منظومة الأمم المتحدة الراغبة في

اكتساب فهم أفضل للتقدم المحرز والمساهمات المقدمة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك العقبات الماثلة؛ و (ج) الدول الأعضاء، وهي تتطلع إلى الأمم المتحدة لإمدادها بالتوجيه والدعم اللازمين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدانها. ومن المتوقع أن يعلن الأمين العام عن انطلاق السياسة الجديدة في عام 2020.

دال - رابطة التقييم الأفريقية

46 - يساهم مكتب التقييم المستقل، في إطار دعمه لتنمية قدرات التقييم الوطنية، في هيئات إقليمية وعالمية تعنى بالتقييم مثل رابطة التقييم الأفريقية. وقد عُقد المؤتمر التاسع لرابطة التقييم الأفريقية في أبيدجان في آذار/مارس 2019 في موضوع "التعجيل بتنمية أفريقيا: تعزيز النظم الإيكولوجية للتقييم الوطني". وساهم المكتب مساهمة كبيرة في تنظيم المؤتمر بعقده جلسات مشتركة بشأن "دور السلطة القضائية والتفذية والتشريعية في التقييم: نظم تقييم وطنية متجاوبة" بالتعاون مع مركز تعلم التقييم ونتائج - الدول الناطقة باللغة الإنكليزية، ومبادرة تويندي مبيلي (Mbele Twende)⁽³⁾، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة أوكسفام. وشارك المكتب أيضا في حلقة عمل في شكل مائدة مستديرة مدتها نصف يوم بشأن إضفاء الطابع المهني على التقييم، نظّمها الفريق العامل المعني بإضفاء الطابع المهني على التقييم التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

رابعا - الإشراف على التقييم اللامركزي ودعمه

ألف - الاستثمار في التقييم، عام 2019

- 47 - أنفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ 25,7 مليون دولار على التقييم في عام 2019.
- 48 - وفي عام 2019، كان لدى مكتب التقييم المستقل ميزانية قدرها 10,9 ملايين دولار للإنفاق على التقييمات والأنشطة المؤسسية وتكاليف الموظفين والإيجار، منها مبلغ 10,5 ملايين دولار مخصص من الموارد الأساسية. وكانت تخصيص أموال المكتب متماشياً مع الميزانية السنوية المطلوبة للمكتب والتي أقرها المجلس التنفيذي في قراره (DP/2018/4) 2018/1. وفي عام 2019، شهد المكتب نفقات إضافية نجمت عن زيادة عدد التقييمات المستقلة للبرامج القطرية لضمان التغطية الكاملة وعن التكاليف الإضافية المرتبطة بتنفيذ التقييمات في بلدان مثل أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق.
- 49 - وأنفق مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكاتبه الإقليمية ومكاتبه القطرية 14,8 مليون دولار على التقييم في عام 2019. وشمل ذلك تكاليف تنفيذ التقييم (7,25 ملايين دولار)، وتكاليف الموظفين (6,05 ملايين دولار)، وتكاليف إضافية ذات صلة بالتقييم (1,5 مليون دولار)⁽⁴⁾.

(3) مبادرة تويندي مبيلي تُعنى بالتعاون بين حكومات أوغندا وجنوب أفريقيا وغانا ووزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة ومؤسسة "هيوليت" من أجل تعزيز الرصد والتقييم لغرض تحسين أداء الحكومات الأفريقية وخضوعها للمساءلة.

(4) يجري الإبلاغ الذاتي عن مخصصات وقت الموظفين للتقييم وتكاليف التقييم الإضافية عن طريق التقرير السنوي الموجه نحو النتائج. ويتولى البرنامج الإنمائي حساب تكاليف الموظفين بناءً على الوقت المخصص للتقييم والذي يجري الإبلاغ عنه ذاتياً. وتُستمد تكاليف تنفيذ التقييم من مركز الموارد التقييمية، ويجري أيضاً الإبلاغ عنها ذاتياً وتتولى الوحدات البرنامجية تدوينها.

باء - تنفيذ التقييم اللامركزي ونوعيته لعام 2019

50 - في عام 2019، أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 290 من التقييمات التي كانت مقررة لتلك السنة كما يلي: 132 تقييماً للمشاريع (46 في المائة)؛ و 126 تقييماً نهائياً واستعراضاً لمنتصف المدة لمرق البيئة العالمية (43 في المائة)؛ و 15 تقييماً للنواتج (5 في المائة)؛ و 17 تقييماً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقييمات لبرامج مواضيعية أو قطرية (6 في المائة).

51 - وكانت التقييمات المنجزة الـ 290 متعارضة مع 531 تقييماً كان من المزمع إجراؤها في مطلع عام 2019، حيث انخفضت نفقات التقييم من مبلغ مقرر قدره 16,8 مليون دولار إلى نفقات مسجلة فعلية قدرها 7,25 ملايين دولار (باستثناء تكاليف موظفي البرنامج الإنمائي والتكاليف الأخرى المفصلة أعلاه). وعلى الرغم من إنجاز 75 في المائة من تقييمات مرقق البيئة العالمية على النحو المقرر، فلم تُنجز على النحو المقرر إلا نسبة 55 في المائة من تقييمات مشاريع البرنامج الإنمائي، و 30 في المائة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات الأخرى، و 25 في المائة من تقييمات النتائج.

52 - وما زال القلق يساور مكتب التقييم المستقل من عدم اضطلاع البرنامج الإنمائي بتقييم جميع المجالات الواردة في حافظته من أجل استخلاص الدروس والحصول على النتائج لدعم تطوير أعماله البرنامجية. فعلى سبيل المثال، مثّلت تقييمات مرقق البيئة العالمية في عام 2019 من جديد ما نسبته 43 في المائة من جميع التقييمات التي أجراها البرنامج الإنمائي، بينما شكّلت مشاريع البرنامج الأخرى نسبة 46 في المائة. غير أن نسبة تقييمات مرقق البيئة العالمية كانت في بعض المناطق أعلى من ذلك بكثير، مثلاً في أفريقيا، حيث مثّلت تقييمات المرقق 56 في المائة من جميع التقييمات (33 تقييماً من أصل 59 عملية تقييم مُنجزة)، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث مثّلت 53 في المائة من التقييمات (47 تقييماً من أصل 89 عملية تقييم).

53 - وتبين مقارنةً بين مخصصات ميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ التقييم في الفترة بين عامي 2018 و 2019، أن الأهداف 1 و 3 و 16⁽⁵⁾ لم تمثّل سوى نسبة 29 في المائة من التقييمات التي أُجريت خلال الفترة نفسها، رغم أنه تمثّل نسبة 58 في المائة من مخصصات ميزانية البرنامج الإنمائي⁽⁶⁾. ومثّلت الأهداف 12 و 13 و 14 و 15⁽⁷⁾، التي ينصب فيها التركيز على المزيد من المسائل البيئية، ما نسبته 13 في المائة من مخصصات ميزانية هذه المنظمة و 42 في المائة من جميع التقييمات⁽⁸⁾. ويبدو أن ثمة اختلال في خطط التقييم ومجالات تركيزه وأهداف التنمية المستدامة. ومع عدم تبقي 10 سنوات فقط على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة عام 2030، لا بد من إجراء تحليل تقييمي أعم لاستخلاص الجوانب الناجعة من غيرها من أجل دعم الحكومات في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف.

(5) القضاء على الفقر، والصحة الجيدة والرفاه، والسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

(6) بوابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالشفافية، <https://open.undp.org/>، 10 شباط/فبراير 2020.

(7) الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، والحياة تحت الماء، والحياة في البر.

(8) ومن بين التقييمات الـ 628 التي أُنجزت في الفترة بين عامي 2019 و 2018، وُسّمت 468 عملية تقييم (75 في المائة) بعبارة "أهداف التنمية المستدامة"، وُسّمت 209 تقييمات بأكثر من هدف وتظهر عبر عدة أهداف في تحليلنا.

54 - وتم في إطار تقييمات الجودة التي يجريها مكتب التقييم المستقل تقدير 201 من التقييمات اللامركزية كانت قد أجريت في عام 2019⁽⁹⁾. ولُصِّت عملية تقييم الجودة إلى أن 20,5 في المائة منها (43 تقييماً) كانت مرضية؛ و 53,33 في المائة (112 تقييماً) كانت مرضية إلى حد ما؛ و 26,2 في المائة (55) كانت غير مرضية إلى حد ما، أو غير مرضية، أو ذات نوعية غير مرضية إلى حد كبير. ويتمشى ذلك مع استنتاجات تقييم الجودة المستمدة من السنوات السابقة.

جيم - تنفيذ التقييمات اللامركزية في عام 2019

55 - استجابةً للشواغل المتعلقة بجودة التقييمات اللامركزية، ومن ثم لمصادقية التقييمات اللامركزية وقابليتها للاستخدام إجمالاً، شرع مكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج شامل يرمي إلى تعزيز التقييم على نطاق المنظمة. وقد تسنى ذلك جزئياً بدعم مالي قدمته الوكالة السويسرية للتعاون من أجل التنمية.

56 - وفي كانون الثاني/يناير 2019، صدرت مبادئ توجيهية للتقييم بصيغتها المستكملة مع إصدار النسختين الفرنسية والإسبانية في آذار/مارس 2019. وخضعت المبادئ التوجيهية للتحديث لتضمينها عدة تغييرات في التقييم أدخلت في السنوات الأخيرة على نطاق التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولمواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021 وخطة عام 2030. وتشدد المبادئ التوجيهية للتقييم مجدداً على أهمية التخطيط للتقييمات وكفالة التغطية التقييمية المناسبة لأعمال البرنامج الإنمائي على نطاق البرامج؛ وتقدم قدراً أكبر من التفاصيل بشأن الأدوار والمسؤوليات المتوقعة للتقييم؛ وتتضمن وصلات إلى أمثلة على التقييمات ذات النوعية الجيدة، بهدف تعزيز جودة التقييمات اللامركزية وفائدتها في المستقبل.

57 - وفي ذلك العام، تعاون مكتب التقييم المستقل ومكتب السياسات ودعم البرامج ومرفق البيئة العالمية والمكاتب الإقليمية في ثلاث حلقات عمل مدتها يومان مع 158 من جهات الاتصال المعنية بالرصد والتقييم وموظفي البرامج من 100 مكتب قطري. وبحثت حلقات العمل التغييرات التي طرأت على المبادئ التوجيهية للتقييم وقدمت تمرينات عملية بشأن استعراض خطط التقييم من أجل كفالة التغطية الشاملة، وصياغة اختصاصات فعالة في مجال التقييم، ووضع نهج لتحديد مهارات خبراء التقييم، وإدارة التقييمات، واستعراض تقارير التقييم، وضمان جودة عالية. وأتاحت حلقات العمل للمشاركين فرصة لتبادل الخبرات والتحديات والنهج الرامية إلى تحسين جودة التقييم وثقافته. وعُقدت حلقات عمل في اسطنبول في شباط/فبراير 2019 لمنطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وفي أديس أبابا (باللغتين الإنكليزية والفرنسية) في حزيران/يونيه 2019 لمنطقة أفريقيا، وفي الغردقة، مصر في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (بالتوازي مع المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية) لمنطقة الدول العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وإضافةً إلى التدريب بالحضور الشخصي، عقد مكتب التقييم المستقل ومكتب السياسات ودعم البرامج سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية والدورات التدريبية لموظفي البرنامج الإنمائي.

(9) لا تجري تقدير جودة تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستعراضات منتصف المدة التي يجريها مرفق البيئة العالمية.

58 - وفي عام 2019، أعد مكتب التقييم المستقل مجموعة مواد تدريبية تقوم على إصدار الاعتماد متاحة على الإنترنت ستكون إلزامية لجميع موظفي البرنامج الإنمائي المكلفين بالرصد والتقييم. وقد أعدت دورة دراسية مقتضبة لا تقوم على إصدار الاعتماد لجميع موظفي البرنامج الإنمائي تحدد نهج التقييم الرئيسية ومتطلباته ضمن البرنامج الإنمائي، وتستند أيضاً إلى توجيهات التقييم التي وضعها البرنامج الإنمائي في عام 2019. وسيجري تعميم الدورة حتى عام 2020.

دال - تحسين مركز الموارد التقييمية

59 - مركز الموارد التقييمية هو منبر متاح على الإنترنت ييسر ما يبذله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهود للتخطيط استراتيجياً لعمليات التقييم واستخدامها بفعالية لأغراض المساءلة، والإدارة الهادفة إلى تحقيق نتائج، وإدارة المعارف. ويضم المركز في الوقت الراهن أكثر من 4 500 من التقييمات واختصاصات التقييم تغطي تنفيذ عمليات التقييم على مدى 15 عاماً. وفي السنوات الأخيرة، تواصل تعزيز المركز باعتباره أداة للإشراف على التقييم للمكاتب والمكاتب القطرية وذلك بإضافة لوحات متابعة مفصلة إليه تبين بسرعة التقييمات المتأخرة عن موعدها وجودة التقييم. وأصبح بإمكان الإدارة تتبع ردود الإدارة وإجراءات تنفيذها الرئيسية وحالات التأخير باستخدام لوحات المتابعة في المركز والمكاتب القطرية. وفي عام 2019، واصل مكتب التقييم المستقل تعزيز مركز الموارد التقييمية وأسند عدداً من مسؤوليات الإشراف إلى جهات التنسيق الإقليمية.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

60 - واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تحديد الأولويات في أعماله في مجال التنفيذ في عام 2019، تماشياً مع الالتزامات المتعهد بها في إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021. وقد أنفق الصندوق ما مجموعه 882 000 دولار على التقييم في عام 2019 أو ما نسبته 1,3 في المائة من نفقاته البرنامجية تمثيلاً مع سياسة التقييم. وأنجزت وحدة التقييم التابعة للصندوق ثلاثة من تقييمات منتصف المدة وتقييمات نهائية وبدأت تقييماً مشتركاً لمنتصف المدة لبرنامج التنمية المحلية الشاملة والمنصفة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والذي يدعم تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وذلك عن طريق خدمات الاستثمار ودعم القدرات المقدمة للحكومات المحلية والمنشآت الصغرى والمتوسطة الحجم التي تملكها نساء.

61 - وأشادت الاستنتاجات المشتركة لبرنامج الشمول المالي لمنطقة المحيط الهادئ المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية، والذي يدعم تنمية القطاع المالي الشامل على نطاق منطقة المحيط الهادئ، بأهمية البرنامج المذكور لتلبية احتياجات ستة بلدان جزرية في هذه المنطقة وبأدائه القوي في مجالات تحسين السياسات والتنظيم، وتمكين المستهلك والتثقيف المالي، والابتكار المالي من أجل الوصول إلى الفئات السكانية التي تعاني من نقص في الخدمات. وأوصى خبراء التقييم بتوسيع نطاق الدعم المقدم لنظم الدفع الرقمي، وزيادة التركيز على إشراك النساء وسائر الفئات السكانية المهمشة، علاوةً على مواصلة تقديم الدعم لحماية المستهلك والتثقيف المالي من أجل الإسهام في كفاءة الاستدامة المالية على المدى الطويل.

62 - وقد تبين من تقييم برنامج تشكيل تحولات الشمول المالي لبرنامج رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الذي يسعى إلى توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة من خلال الشمول المالي الرقمي في بنغلاديش، أن البرنامج ملائم لأولويات الحكومة في مجال الشمول المالي الرقمي والمساواة بين الجنسين من خلال الدعم، بما في ذلك التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وللحوار المتعلق بالسياسة العامة علاوة على منح الابتكار الداعمة لعملية رقمنة سلاسل إمدادات السلع الاستهلاكية. وسلط خبراء التقييم الضوء على مواطن الضعف في إدارة البرنامج التي أدت إلى حالات التأخير الأولية في تحقيق الأهداف، فأوصوا بجعل البرنامج أكثر انتظاماً في أعماله المتعلقة بتنمية القدرات وأكثر تركيزاً على تعزيز المساواة بين الجنسين.

63 - وأخيراً، توصّل تقييم برنامج إتاحة الخدمات المالية، الذي يدعم الحكومات في 20 بلداً من أقل البلدان نمواً في منطقتي أفريقيا وآسيا لتحديد خرائط طريق الشمول المالي وتنفيذها، إلى أن البرنامج ملائم جداً للحكومات ومكملاً للمبادرات المتعلقة بتنمية القطاع المالي الصادرة عن وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والبنك الدولي. وكانت المنجزات المتوخاة ذات جودة عالية من الناحية التقنية حيث أتاح البرنامج للشركاء الحكوميين قاعدة قوية من الأدلة وإطاراً واضحاً للسياسة العامة. وأبرز خبراء التقييم الحاجة إلى وضع استراتيجية أوضح مما هي عليه تساعد الحكومات الشريكة في تنفيذ نتائج الدعم المستمد من صندوق المشاريع الإنتاجية بمجرد توفيره، فضلاً عن إدخال تغييرات على أدوات البرنامج لمساعدة مقررّي السياسات في اكتساب فهم أفضل لأوجه اختلاف العرض والطلب فيما يتعلق بالخدمات المالية من الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

64 - وواصل صندوق المشاريع الاجتماعية الاستفادة في عام 2019 من شراكته مع مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشمل ذلك إجراء تقييم مستقل لتقارير التقييم المقدمة من الصندوق وإدراجها في التقييمات المواضيعية ذات الصلة التي ينفذها مكتب التقييم المستقل. وواصل الصندوق تعاونه في مجال التقييم مع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك عمله مع حكومة أستراليا بشأن تقييم برنامج الشمول المالي لمنطقة المحيط الهادئ. وكثّف الصندوق دعمه المقدم إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، حيث شارك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إطلاق فريق مختص معني بأساليب التقييم، وتقديم الدعم لعملية وضع معايير حول استعراض الأقران لوظيفة التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

65 - وبلغت ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة للتقييم في عام 2019 حوالي 76 500 دولار، مستمدة من الموارد العادية وموارد أخرى. وغطت الميزانية تكاليف مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في أسبوع التقييم لعام 2019 الذي نظّمه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وفي المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية الذي نظّمه مكتب التقييم المستقل، علاوة على تكاليف فريق التقييم بمقر برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بون، ألمانيا. وتركّزت أنشطة تقييم برنامج متطوعي الأمم المتحدة بقوة على بناء القدرات الداخلية، مع مواصلة تقديم الدعم التقني وخدمات ضمان الجودة للتقييمات اللامركزية. وأجرى برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقييماً لمشروع واحد في تلك السنة، وهو تقييم منتصف المدة لمشروع يتعلق بإنشاء برنامج وطني للمتطوعين في كوت ديفوار، نُفذ بالاشتراك بين برنامج المتطوعين والبرنامج الإنمائي والحكومة.

66 - وتتضمن خطة تقييم برنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2018-2021 أربعة تقييمات للمشاريع؛ وقد انتهى العمل من تقييمين في عامي 2018 و 2019، فيما سيجري التقييمان المتبقيان في عام 2020. ومن المقرر في إطار خطة التقييم إجراء تقييمين للأثر وتقييمين مواضيعيين واستعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي، ومن المقرر إجراء استعراض منتصف المدة وتقييم مواضيعي واحد في عام 2020.

67 - وفي عام 2019، واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة سعيه إلى إدراج عمله المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقييمات المستقلة للبرامج القطرية والتقييمات المواضيعية التي يجريها مكتب التقييم المستقل والتي تتناول مجالات تخصص برنامج المتطوعين. وفي عام 2019، أدى التعاون بين مكتب التقييم المستقل وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى إدراج معلومات عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة والعمل التطوعي في التقييم المستقل للبرنامج القطري لإثيوبيا. ويعتزم برنامج متطوعي الأمم المتحدة تكثيف هذا التعاون عن طريق توفير بيانات عن التقييمات المستقلة للبرامج القطرية المقبلة في عام 2020. ولا تزال التحديات الرئيسية التي تواجه برنامج المتطوعين تتمثل في محدودية فضاء التقييم وتعارض الأولويات داخل المنظمة.

سادسا - الملاك الوظيفي والتمويل في عام 2019

ألف - الملاك الوظيفي لمكتب التقييم المستقل

68 - واصل المكتب الاستفادة بنجاح من هيكله الفرعي، حيث يشجع ويخصص بنشاط الأعمال الرامية إلى كفاءة أن تستند التقييمات إلى رؤى متنوعة، بالتعاون مع الزملاء العاملين في جميع الأقسام. ويضم المكتب حاليا 34 موظفا، منهم 25 موظفا دوليا من الفئة الفنية وتسعة موظفين من فئة الخدمات العامة. وفي عام 2019، اضطلع المكتب بعملية توظيف مفتوحة شاملة لإنشاء 10 وظائف جديدة، منها سبع وظائف دولية من الفئة الفنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة. وتعزز هيكل المكتب بعملية التوظيف تلك حيث استقدم عددا من الموظفين الجدد يتمتعون بكفاءات وخبرات مهنية ومهارات لغوية واحترافية مختلفة.

باء - المسائل المالية

69 - في عام 2019، أنفق مكتب التقييم المستقل مبلغ 10,9 ملايين دولار فيما يتعلق بالتقييمات والأنشطة المؤسسية الأخرى بما في ذلك تعيين الموظفين والإيجار. ويشمل ذلك تخصيص تمويل تكميلي في الربع الأخير لتغطية التكاليف الاستثنائية (بما فيها تكاليف الأمن) والناجمة عن التقييمات المستقلة للبرامج القطرية التي أجريت في عدة بلدان تمر من أزمات.

70 - ويواصل المكتب إقامة شراكات على نحو استراتيجي وانتقائي مع وكالات التنمية الخارجية والحكومات من أجل النهوض بولاية التقييم ووظيفته خارج نطاق برنامج عمله الأساسي. وفي عام 2019، استمر المكتب في شراكاته مع حكومتَي النرويج وسويسرا لدعم أداة تشخيص قدرات التقييم الوطنية والدعم الذي يقدمه في مجال التقييم اللامركزي. وقدمت حكومتا الدانمرك وألمانيا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي الدعم للمشاركين في المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية.

71 - وفي عام 2020، يتوقع مكتب التقييم المستقل أن يتلقى مخصصات مالية قدرها 14,7 مليون دولار، مستمدة من التقديرات الأولية لحجم موارد التنفيذ العادية والموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي مجتمعة بمبلغ 4,9 ملايين دولار في عام 2019، تمشيا مع سياسة التقييم المنقحة التي تخصص زيادة من 0,2 في المائة إلى 0,3 في المائة من موارد تنفيذ البرامج لأعمال المكتب. وتسمح سياسة التقييم المنقحة بتخصيص أموال إضافية للمكتب لدعم أنشطة التقييم اللامركزي التي يضطلع بها على نطاق المنظمة.

سابعا - برنامج العمل لعامي 2020 و 2021

ألف - قسم التقييم المؤسسي

72 - سيكون عام 2020 وعام 2021، على النحو المفصّل، عامين حافلين بالعمل في قسم التقييم المؤسسي/المواضيعي، مع وجود 11 تقييما في مرحلة التصميم لاستكمالها في فترة السنتين. ويرد أدناه الجدول الزمني لتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي، والمستند لخطة عمل مكتب التقييم المستقل المعتمدة للفترة 2018-2021 (DP/2018/4).

الدورة	التقرير المؤسسي/المواضيعي لمكتب التقييم المستقل
الدورة السنوية، حزيران/ التقرير السنوي عن التقييم (للعلم)	
يونيه 2020	دراسة لقابلية الفصل الموحد للتقييم (للعلم)
الدورة العادية الثانية، مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل (لاتخاذ قرار)	
أيلول/سبتمبر 2020	مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القدرة على تحمّل تغير المناخ (لاتخاذ القرار)
الدورة العادية الأولى، منع نشوب النزاعات والتعافي منها (لاتخاذ قرار)	
كانون الثاني/يناير 2021	الهجرة البشرية والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (لاتخاذ القرار)
الدورة السنوية، حزيران/ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 (لاتخاذ قرار)	
يونيه 2021	برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية (لاتخاذ قرار)
التقرير السنوي عن التقييم (للعلم)	
الدورة العادية الثانية، مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع القطاع الخاص (لاتخاذ قرار)	
أيلول/سبتمبر 2021	خطة التقييم المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل (للعلم)

باء - قسم تقييمات البرامج القطرية

73 - استناداً إلى التزام مكتب التقييم المستقل بتوفير تغطية بنسبة 100 في المائة بتقييمه للبرامج القطرية قبل نظر المجلس التنفيذي في وثائق البرامج القطرية الجديدة، سيكون عام 2020 عاما آخر حافلاً بحجم العمل والأنشطة، حيث من المزمع إجراء 26 تقييما للبرامج القطرية المتعلقة بالوثائق القطرية الجديدة في عام 2021.

74 - وسيستوعب المكتب نهجا جديدا في تقييماته للبرامج القطرية. فعملية الاستعراض المستقل للبرامج القطرية ستمكّن التقييمات المستقلة للبرامج القطرية وستنقّذ على نطاق عدة بلدان قيد التقييم في عام 2020. وسينطوي نهج الاستعراض المستقل للبرامج القطرية على ما يلي: (أ) تقديم تقييم سريع ومستقل لتجربة تنفيذ البرنامج القطري، يدعم وضع البرنامج القطري في المستقبل؛ و (ب) تقديم استعراض عام إلى المجلس التنفيذي عما يحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تقدم صوب تحقيق النواتج والنتائج المتفق عليها في

فترة البرنامج الحالية. وقد أنشأ المكتب معايير ذلك ونوقشت مع المكاتب الإقليمية لتحديد ماهية المكاتب القطرية التي ستكون موضوع التقييمات المستقلة للبرامج القطرية والاستعراضات المستقلة للبرامج القطرية في المستقبل.

جيم - قسم تنمية القدرات

75 - سيواصل مكتب التقييم المستقل توسيع نطاق ما يقدمه من دعم لتعزيز وظيفة التقييم على نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك بدء تنفيذ دورتين تدريبيتين على الإنترنت في مجال التقييم، وتنظيم مزيد من حلقات التقييم الدراسية الشبكية، ودورات تدريب في مجال التقييم للمكاتب القطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحديث مقرر للمبادئ التوجيهية الخاصة بالتقييم وإصدار عدد من الوثائق الداعمة الأخرى من أجل دعم تحسين وظيفة التقييم داخل البرنامج الإنمائي.

76 - وسيشارك المكتب مع إدارة البرنامج الإنمائي (مديرو المكاتب والممثلون المقيمون ونواب الممثلين المقيمين) في تعزيز وظيفة التقييم تمثيلاً مع التزامات فريق الأداء المؤسسي المتعهد بها في عام 2019. وسيعطي تزويد المكتب بموارد إضافية لدعم التقييمات اللامركزية، وفقاً لسياسة التقييم المنقحة، زخماً جديداً للمكتب للتعامل مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

77 - وسيتابع المكتب المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام 2019 بنشر وقائع المؤتمر، ومواصلة التدريب في البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية بشأن وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة، واستحداث مبادرات جديدة لتنمية القدرات بالتعاون مع فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي.

دال - المرحلة الانتقالية لمديرية مكتب التقييم المستقل

78 - في أوائل عام 2020، أنهى مدير مكتب التقييم المستقل، السيد إندران نايدو، فترة ولايته بعد علمه لما يقرب من ثماني سنوات (2012-2020). والمدير الجديد، السيد أوسكار أ. غارسيا، ليس بغريب على المكتب أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد عمل مع المكتب في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2005 وتموز/يوليه 2013. ومنذ عام 2014، يشغل السيد غارسيا منصب مدير المكتب في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.